

شرح

أصول السنة

السيرة النبوية

محمد بن عبد الله بن عبد المطلب

حفظه الله



ميراث النبوة
Miraath.Net

قام بها فريق التفريغ بموقع ميراث الأنبياء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يسر موقع ميراث الأنبياء أن يقدم لكم تسجيلًا لشرح كتاب:

أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل

- رحمه الله -

يشرحه فضيلة الشيخ محمد بن غالب العمري

- حفظه الله تعالى -



نسأل الله - سبحانه وتعالى - أن ينفع به الجميع.

المدرس الثاني

إن الحمد لله نحمده تعالى ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله،

قد تقدم معنا في الدرس الماضي الكلام عن أول هذه الرسالة وهي شرح أصول السنة للإمام أحمد - رحمه الله - وبقي مما سبق ذكره في الدرس الماضي الكلام عن تامة وهي:

قوله - رحمه الله -: **"وَتَرَكُ الْبِدْعِ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ فَهِيَ ضَلَالَةٌ، وَتَرَكُ الْخُصُومَاتِ، وَتَرَكُ الْجُلُوسِ**

مَعَ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ"

ففي هذا الكلام وفي هذه الجمل من كلام الإمام أحمد - رحمه الله رحمة واسعة - يتبين أن من أصول السنة وهي من أصول الاعتقاد، ترك البدع والمحدثات بل والبراءة منها، ففي ترك البدع وقاية من أمراض الشبهات التي تسيطر على كثير من الناس، وفي ترك مجالسة أهل الأهواء بُعد عن المرض الذي حذر الله - جل وعلا - منه وحذر منه النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو مرض فتاك إذا كان الإنسان في هذه الدنيا حفاظاً على صحته يتجنب أماكن الأوبئة والأسباب التي قد تكون طريقاً إلى حصول المرض كذلك في دينه لا بد أن يكون أحرص وأكثر اهتماماً، ذلك لأن أمر الدين أعظم ولأنه هو رأس مال المسلم، ولأن السلامة في الدين لا يعدلها شيء.

فقوله: **"وَتَرَكُ الْبِدْعِ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ فَهِيَ ضَلَالَةٌ، وَتَرَكُ الْخُصُومَاتِ، وَتَرَكُ الْجُلُوسِ مَعَ**

أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ" كل هذه الأمور فيها بيانٌ لأمرٍ عظيم وهو أمر الوقاية من البدع والمحدثات.

قال: **"وَتَرَكُ الْخُصُومَاتِ"** فإن الجدال المذموم ليس هو سبيل أهل الإيمان بل هو سبيل أهل البدع والأهواء، وإذا كان الله - جلَّ وعلا- قد أمر في كتابه الكريم بسلوك طريق صحيح للدعوة إلى الله وبيّن هذه الأساليب التي ينبغي على الداعية إلى الله -جل وعلا- أن يتمسك بها ويأخذ بها، وهي قوله -جلَّ وعلا-: ﴿ **ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ** ﴾ ^{النحل: ١٢٥}

١٢٥، فمن كان يعرف الحق والعمل به، فهذا يُدعى بالحكمة،

ومن كان يعرف الحقَّ ولكن نفسه تخالفه وتجره إلى مساخط الله، لكنه محب للحق معترف به فهذا يُدعى بالموعظة الحسنة،

وأما من كان معارضاً للحق يجادل ويعارض لا يقبل الحق فهذا يجادل بالتي هي أحسن، والجدال بالتي هي أحسن لمثل من هذا حاله إنما هو من باب دفع الصائل كما قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- ولذا قال: **"وأما الجدل فلا يُدعى به بل هو من باب دفع الصائل، فإذا عارض الحقَّ معارضٌ جودِلَ بالتي هي أحسن"**

ومن قوله -جلَّ وعلا-: ﴿ **وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ** ﴾ ^{النحل: ١٢٥} بيان أن هناك من الجدال ما هو جدالٌ مذموم، والجدال بالتي هي أحسن هو الذي يكون بيان الحق، وإزهاق الباطل، وبيان ما يجب على المسلم أن يتبعه، والوصول إلى مرضي الله -جلَّ وعلا- بخلاف الجدال بغير ما هو أحسن الجدال السيئ، الجدال الذي يكون سببه العناد وعدم قبول الحق، ولذا قال أهل العلم الجدال على قسمين:

محمودٌ،

ومذموم،

فالمحمود هو الذي يجادلُ صاحبه لإظهار الحقِّ وإزهاق الباطلِ،

والجدالُ المذموم يكون على وجهين:

- إما جدالٌ بغير علم.

- وإما جدالٌ ينصُرُ به صاحبه الباطل أو يُشغل فيه على الحق بعد ظهور الحق له.

وهذا أمرٌ مهمٌ قد يقع فيه بعضُ طلاب العلم في مناقشاتهم ومدارساتهم، وذلك أنه نصرَةً

لشيخه أو نصرَةً للمسألة التي تبناها، قد يعارض الحق مع كونه قد تبين له الحق في هذه المسألة، وما

ذلك إلا رغبةً في انتصار النفس وحتى لا يُعلن فيما يظن هو أنه الهزيمة مقابل الطرف الآخر الذي

تدارس معه أو تجادل معه في معرفة الحق.

وفي هذه الفقرة يقول الإمام أحمد-رحمه الله رحمةً واسعة-: **"وَتَرَكُ الْخُصُومَاتِ، وَتَرَكَ**

الْجُلُوسِ مَعَ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ"

فتركُ الخصومات هي طريقةٌ لأهل السنة طريقةٌ صحيحة وهي ما كان عليه السلف من ترك

المجادلات وترك المناظرات لأهل البدع لما في ذلك من المفاسد، ولما فيه من إثارة الفتن وانتشار

الغوغاء بين النَّاسِ، وتشكيك الناس في أمر دينهم.

ثم ثنى بعد ذلك بقوله: **"وَتَرَكُ الْجُلُوسِ مَعَ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ"** فإن أصحاب الأهواء يُمرضون القلوب والأصل في هذا قوله -صلى الله عليه وسلم-: **((سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أَنَاسٌ يُحَدِّثُونَكُمْ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَاهُمْ))** الحديث في مسلم،
 وأيضاً ما أخرجه البخاري في صحيحه، من حديث عائشة -رضي الله عنها- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- حين تلا قول الله -جل وعلا-: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ آل عمران: ٦٧، قال: **((فَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَى اللَّهُ فَاَحْذَرُوهُمْ))**.

وجاءت هذه المسألة واضحة جلية عند الصحابة -رضي الله عنهم- فهجروا من خالف أمر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بل وجاءت الوصية منهم بهجران أهل الأهواء، ولذا قال ابن عباس كما روى ذلك ابن بطة في الإبانة: **"لا تجالس أهل الأهواء فإن مجالستهم ممرضة للقلوب"**.
 وجاء عن السلف جمع كبير من الأقوال في عدم تمكين أهل البدع والأهواء من أسمعنا حتى لا يدخلوا فيها ما شاءوا فيكون ذلك سبباً لانحراف أهل الإسلام عن المنهج القويم، الذي كان عليه النبي -صلى الله عليه وسلم- وصحابته الكرام،
 ولذا قال أبو قلابة -رحمه الله-: **"لا تمكن أهل الأهواء من سمعك فيقروا فيه ما شاءوا"**،

وأخرج ابن بطة في الإبانة كذلك عن إبراهيم النخعي - رحمه الله - قال: " لا تجالسوا أهل الأهواء فإن مجالستهم تذهبُ بنور الإيمان من القلوب، وتسلب محاسن الوجوه، وتورث البغضاء في قلوب المؤمنين".

وقد يقول قائل إن بعض أهل الأهواء يتكلمُ بالسنة ويذكر الأحاديث وربما يستدل بالآيات وقد لا يقرُّ في أول سماعك له شيئاً من الباطل، إلا أن هذا هو السبيل الذي يتخذه أهل الأهواء لإضلال أهل الإسلام، ولجرهم إلى بدعهم التي يدافعون عنها وينافحون عنها، ولذا جاء التحذيرُ من السلف بعدم المجالسة وإن تكلم في السنة، أو وإن حدّث في السنة، فقد جاء عن الإمام أحمد: " لا تجالسوا أهل الأهواء وإن تكلموا بالسنة، أو وإن ذُّبوا عن السنة"

وجاء عن مفضل بن مُهلهل - رحمه الله - أنه قال: " لو كان صاحب البدعة إذا جلست إليه يحدثك ببدعته حَدَرْتَهُ وفررت منه، ولكنه يحدثك بأحاديث السنة في بُدو مجلسه ثم يُدخل عليك بدعته فلعلها تلزُم قلبك فمتى تخرج من قلبك"

وهذا يبين أمرًا مهمًا، وهو أن الواجب على الإنسان أن يختار جلسيَه ولذا يقول - عليه الصلاة والسلام - في الحديث الصحيح: ((لا تُصاحبُ إلا مُؤمِنًا))، ويقول - عليه الصلاة والسلام -: ((المُرءُ على دينِ خليلِهِ فلينظرُ أحدكم من يُخالِل)) أي من يجالس،

إذا كانت المجالسة والمصاحبة لا تكون إلا لأهل الإيمان والذين يستفاد من مصاحبتهم يذكرون بالله - جلَّ وعلا -، يحدرون من الباطل، يبينون الخطأ، إن نسيت ذكرك وإن غفلت بين لك،

وإن ذكرت الله -جلّ وعلا- أعانك، فهذا هو الواجب المجالسة له، فكيف بالتلقي عن أهل البدع والأهواء، فهذا بابٌ خطير، ولذا كانت القاعدة عند أهل السنة والجماعة، وهي المقولة العظيمة التي توارثتها الأجيال واستفادها العلماء وقرروها في كتبهم، وهي قول الإمام محمد بن سيرين -رحمه الله-: "إن هذا الأمر دين فانظروا عمن تأخذون دينكم".

ولذا قال الإمام أحمد -رحمه الله-: "أهل البدع ما ينبغي لأحد أن يجالسهم، ولا يخالطهم، ولا يأنس بهم"، فإن الإنسان يأنس بأهل السنة، ويأنس بأهل المنهج الصحيح، ويأنس بمن يقربونه إلى الله -جلّ وعلا- وبمن تكون مجالستهم قرينة يتقرب بها الإنسان إلى الله -جلّ وعلا- يستفيد منهم علمًا، يستفيد منهم فهمًا صحيحًا سديدًا، يستفيد منهم دليلًا ينفعه في أمر عبادته في أمر عقيدته

ثم قال الإمام أحمد -رحمه الله-: "وَالسُّنَّةُ عِنْدَنَا آثَارُ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- وَالسُّنَّةُ تُفَسِّرُ الْقُرْآنَ، وَهِيَ دَلَالٌ الْقُرْآنِ، وَلَيْسَ فِي السُّنَّةِ قِيَاسٌ، وَلَا تُضْرَبُ لَهَا الْأَمْثَالُ، وَلَا تُدْرَكُ بِالْعُقُولِ وَلَا الْأَهْوَاءِ، إِنَّمَا هُوَ الْإِتِّبَاعُ وَتَرْكُ الْأَهْوَى".

والسنة عندنا آثار رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هذا من إطلاقات السنة، كما تقدم معنا في أول هذا الكتاب، فمن إطلاقات السنة هي الأمر الوارد عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، وهي ما صحَّ عنه - صلى الله عليه وسلم - من قولٍ أو فعلٍ أو تقرير، أو صفةٍ خَلْقِيَّةٍ أو خُلُقِيَّةٍ .

ثم قال: بعد هذا البيان **"وَالسُّنَّةُ تُفَسِّرُ الْقُرْآنَ"** فالسنة تفسر القرآن تبييناً ما أُجْمِلَ فيه وتقيده ما كان عاماً فيه وتخصص مطلقه.

روى الشيخان من حديث ابن مسعود لما نزل قول الله -جلّ وعلا- في ذكر قصة لقمان في

قوله -جلّ وعلا- في سورة الأنعام: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ الأنعام: ٨٢

((شَقَّ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ، وَقَالُوا آيُنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِنَّهُ

لَيْسَ الَّذِي تَعْنُونَ أَلَمْ تَسْمَعُوا مَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحِ - أَي لِقْمَانَ -: " إِنَّ الشُّرْكَ لَظَلَمٌ عَظِيمٌ "، إِنَّمَا هُوَ الشُّرْكَ))

فهذه الآية وهي قول الله -جلّ وعلا-: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ الأنعام: ٨٢، فسرتها

السنة في بيان معنى هذا الظلم وهو الشرك الذي يُخْرِجُ الْإِنْسَانَ مِنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ .

ولذا فالسنة لها مع القرآن أحوال، هي تبيينٌ مُجْمَلُ القرآن، وهذا كالصلوات فإن الله -جلّ

وعلا- أمر بإقامة الصلاة في قوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ البقرة: ٤٣، وجاء في السنة بيانٌ لهذا المجمل، ببيان

الأوقات، وعدد الركعات، وشروطها، وواجباتها، وأركانها، ومبطلاتها، وصفتها، كل ذلك جاء في السنة مبيناً لما أُجْمِلَ في القرآن.

وتأتي السنة أيضاً تخصصٌ عمومه أي عموم القرآن، جاء في كتاب الله -جلّ وعلا- قوله

سبحانه: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِئْتَةُ وَالْدَّمُ﴾ المائدة: ٣، فلو اكتفينا بهذه الآية ولم ننظر في السنة فإنه جاء في السنة

ما يخص هذه الآية، فقد جاء في السنة ما يستثني من الميتة ميتة البحر والجراد، وجاء في السنة ما يستثني من الدماء الكبد والطحال،

وفي الحديث الصحيح عن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: **((أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ، فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ فَالْجُرَادُ وَالْحَوْتُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ فَالطَّحَالُ وَالْكَبِدُ))**.

وجاء عند أهل السنن من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال في البحر: **((هُوَ الطَّهْرُ مَاؤُهُ الْحَلُّ مَيْتَتُهُ))**، فميتة البحر مستثناة من قول الله -جلّ وعلا-: **﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ﴾** ^{المائدة: ٣}، فهذا أمرٌ عام خصصته السنة بأمورٍ تجوز حال كونها ميتة، ويجوز حال كونه دماً .

وجاءت أيضاً السنة بنسخ القرآن على خلافٍ بين أهل العلم ومما ورد في ذلك قول الله -جلّ وعلا-: **﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾** ^{البقرة: ١٨٠}

هذه الآية ظاهرها أن من حضر الموت أنه يوصي للورثة، أو لبعضهم كالوالدين وجاء في السنة ما يدل على تحريم الوصية للوارث، فإن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: **((إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ وَلَا وَصِيَّةَ لِرِوَارِثٍ))**.

وتأتي السنة أيضًا بموافقة القرآن وهو من باب المعاضدة والتوافق، وذلك كما في تحريم الجمع بين الأختين، فإنه جاء في السنة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى أن يُجمع بين الأختين، وكذلك

جاء في كتاب الله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ النساء: ٢٣،

وتأتي أيضًا السنة بحكم ليس في القرآن، وذلك كالنهى عن الجمع بين المرأة وعمتها، والأخت وخالتها، هذا جاء في السنة وهو حكم شرعي لم يأت في كتاب الله - جلّ وعلا - فوجب علينا التسليم .

فقول الإمام - رحمه الله رحمةً واسعة - : **"وَالسُّنَّةُ تُفَسِّرُ الْقُرْآنَ"** هذه هي أحوال السنة مع القرآن .

قال: **"وَهِيَ دَلَالِيلُ الْقُرْآنِ"** ولذا قال بعض السلف: **"السنة قاضية على القرآن"** وإن كان بعض أهل العلم ردّ، إلا أن من أخذ بهذا القول وهو قول مروى عن السلف، قال إن المعنى قاضية على القرآن، أي مفسرة له مبينة لمجمله، ومخصصة لمطلقه، ومقيدة لعمومه، وهذا هو المقصود أيضًا في قول الإمام هنا - رحمه الله - وهي دلائل القرآن .

ثم قال: **"وَلَيْسَ فِي السُّنَّةِ قِيَاسٌ، وَلَا تُضْرَبُ لَهَا الْأَمْثَالُ"**

المقصود هنا ليس في السنة قياس؛ هو محض الرأي والقياس العقلي، وإلا فالقياس في الأحكام الشرعية جاءت به السنة وأخذ به أهل العلم، والكلام هنا في مثل هذه الرسالة إنما هو كلام عن أمور الاعتقاد،

فقول الإمام - رحمه الله - : **"وَلَيْسَ فِي السُّنَّةِ قِيَاسٌ"** ، ذلك أن من فَرَّقَ أهل البدع من تقول بأن النصوص الشرعية لا تحيطُ بما يحصل للإنسان، بل قال بعضهم كما ذكر ذلك ابن القيم - رحمه الله - في الإعلام أن هذه النصوص لا تحيط بعشرِ معشارِ الحوادث فعندهم أن القياس فوق الحاجة إلى النصوص، النَّاسُ يحتاجون إلى القياس فوق حاجتهم إلى النصوص، وهذا كلامٌ باطل،

ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : **"وإنما هذا قول من لا معرفة له بالكتاب والسنة ودلالاتها على الأحكام"** ، يتبين فساد هذا القول في أن النبي - صلى الله عليه وسلم - عندما سُئِلَ عن أنواعٍ من الأشربة وهو ممن أُوتِيَ جوامع الكلم - عليه الصلاة والسلام - فقال : **((كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ))** ، فهذا لفظٌ عام تدرج تحته الكثير من الجزئيات .

وفي قوله - عليه الصلاة والسلام - : **((كُلَّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ))** ، وفي حديث : **((كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ))** ، فتدرج تحته الكثير من الشروط الباطلة التي تدلُّ على رَدِّها هذه القاعدة التي هي نصُّ حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، ثم ذكر ابن القيم أمثلة من السنة على ما يتضمن أمثلة عديدة تدرج تحت هذه الأحاديث .

فحين يقول الإمام أحمد - رحمه الله - : **"وَلَيْسَ فِي السُّنَّةِ قِيَاسٌ"** أي لا يقاس الأمر بالعقل ولا بالرأي، بدعوى أن النصوص الشرعية قليلة بل إنَّ النصوص الشرعية هي الأصل الذي يعتمد عليه في معرفة القياس، فلذا مما ينه عليه هنا أن العلماء ذكروا أن العِلَلَ التي في الأحكام الشرعية إما أن تكون عللاً منصوباً عليها، وإما أن تكون مستنبطة، فقد يستنبط الإنسان كما أراد العلماء أن

يستنبطوا بعض العِلل من الأحاديث كذلك تستنبط كثير من المسائل مما ورد في نظيرها من الأحاديث، فيقاس النظر بنظيره والشبيه بشبيهه باستيفاء أركان القياس.

لذا جاء في الحديث أن النبي - صلى الله عليه وسلم - جاءته امرأة وفي رواية رجل وهو سؤال في قول المرأة مثلاً: ((إن لي أباً شيخاً كبيراً أفأحج عنه؟ فقال: أرأيت إن كان عليه دين أكنت قاضيه أو تقضيه؟ قالت: نعم فدين الله أحق أن يُقضى))، فهذا قياس وهو أصلٌ اعتمد عليه أهل العلم - رحمهم الله - في بيان حجية القياس، والقياس الذي يحتج به هو القياس الصحيح دون القياس الذي يكون غير مستوفٍ لأركان القياس ولا هو يقرب من الصحة.

ولذا جاء عن الإمام أحمد - رحمه الله - فيما رواه مُهنىء أنه سئل هل نقيس بالرأي قال: "لا، يسمعُ الرجل الحديث فيقيس عليه"؛ لأن قياس الرأي، قياسٌ قاصر لا يمكن لهذه العقول أن تستوفي معرفة الحكم الشرعي وهي مجردة لا ترجع إلى كلام الله - جلَّ وعلا - وإلى سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - بل كلُّ ضلالٍ إنما هو سببه تقديم الآراء على النصوص وتقديم نتائج العقول على نصوص الوحيين، وهنا يكون الانحراف ويكون الضلال - عياداً بالله -.

فقال: "وَلَا تُدْرِكُ بِالْعُقُولِ وَلَا الْأَهْوَاءِ" وقال هنا: "وَلَا تُضْرَبُ لَهَا الْأَمْثَالُ"

الأمثال هي الأشباه والنظائر فلا يضرب للسنة يقال كذا وكذا، ولذا جاء فيما أخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة أنه قال لرجل: "يا ابن أخي إذا حدثتك عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حديثاً فلا تضرب له الأمثال"،

إذا جاءنا الحديث فلا نقول فإذا كان كذا وإذا لم يكن كذا، وإنما نسلم لأمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولخبر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولنهي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فهي "لَا تُدْرِكُ بِالْعُقُولِ وَلَا الْأَهْوَاءِ"، لا تدرك السنة بالعقول ولا تدرك بالأهواء البشرية، ولذا كان الواجب التصديق بما وصل من الصحيح من سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

ولذا جاء عن عليّ - رضي الله عنه - أنه قال: "لو كان الدين بالرأي لكان باطن الخف أولى بالمسح من أعلاه"؛ لأن الإنسان يمشي بخفه فيكون أسفل الخف هو مظنة وقوعه على النجاسة وملامسته للنجاسة؛ لأنه هو المكان الملتصق بالأرض الذي يحتك بالأرض وجاءت السنة بالمسح أعلى ولو قدّم الإنسان رأيه هنا لكان الرأي يميل عليه أن يمسح باطن خفه لا أن يمسح أعلاه وهنا صار الرأي مخالفاً لأمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فالإنسان إذا لبس نعاله وأراد مثلاً أن يمسح عليها فينظر في أسفلها إن لم يكن فيها نجاسة فيمسح أعلاها، يمسح الأعلى ولا يمسح أسفلها.

ثم قال: "إِنَّمَا هُوَ الْإِتِّبَاعُ وَتَرَكُ أَهْوَى" الاتباع لفظٌ عظيم أمر الله - جلّ وعلا - به في كتابه الكريم وجاء الأمر به في السنة وجاءت تقارير أهل العلم به وبالتمسك به، الله - جلّ وعلا - قال:

﴿ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ (٣) الأعراف: ٣،

وقال - جلّ وعلا - : ﴿ اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ (١٠٦) الأنعام: ١٠٦،

وقال سبحانه: ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ (١٥٥) الأنعام: ١٥٥

العمل بالوحي من الكتاب والسنة الأخذ بنصوص الشرع هو الاتباع ولذا جاء في سنة النبي -صلى الله عليه وسلم- الأوامر الكثيرة القاضية باتباعه - عليه الصلاة والسلام- من ذلك ما جاء في مسلم: ((كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى، قَالُوا: وَمَنْ يَا أَبَى يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى))،

قال أهل العلم: "الاتباع أن تتبع القائل على ما بان لك من فضل قوله وصحة مذهبه"،

وإذا أخذنا هذا التعريف ونزلناه على أمر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ففضله عظيم ومكانته عظيمة، وواجب علينا أن نصدق بما صح عنه - صلى الله عليه وسلم- وبما أخبر عنه وذلك هو الاتباع للنبي - صلى الله عليه وسلم-

ولذا كان الواجب على المسلم أن يتبع أمر رسوله -صلى الله عليه وسلم- إذا صحَّ الحديث فيجب علينا تجاه هذا الحديث الذي صحَّ أن نصدق خبره وأن نأتمر بأوامره وأن ننتهي عن نواهيه وزواجره وهذا هو التسليم الذي يجب على أهل الإسلام تجاه الأوامر الشرعية.

ثم قال -رحمه الله-:

وَمِنَ السُّنَّةِ اللَّازِمَةِ الَّتِي مَن تَرَكَ مِنْهَا خَصْلَةً - لَمْ يَقْبَلْهَا وَيُؤْمِنْ بِهَا - لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا:
الْإِيمَانُ بِالْقَدْرِ خَيْرٌ وَشَرُّهُ، وَالتَّصَدِيقُ بِالْأَحَادِيثِ فِيهِ، وَالْإِيمَانُ بِهَا، لَا يُقَالُ لِمَا كَيْفَ، إِنَّمَا هُوَ
التَّصَدِيقُ بِهَا وَالْإِيمَانُ بِهَا.

الشرح:

هنا الإمام - رحمه الله - بعد أن أجمل فيما مضى من وجوب التسليم لأمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولما كان عليه الصحابة الكرام بدأ بالتصنيف يصنف ما سبق أن أجمله في الجمل الماضية، وكأنه في أول كلامه هنا يضرب الأمثلة على ما أجمله سابقا

فقال: **"وَمِنَ السُّنَّةِ اللَّازِمَةِ الَّتِي مَنْ تَرَكَ مِنْهَا خَصْلَةً - لَمْ يَقْبَلْهَا وَيُؤْمِنُ بِهَا - لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا:**

الإيمانُ بالقدرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ"، الإيمان بالقدر من أركان الإيمان وهو ركنٌ عظيم من لم يؤمن به لم يكن من أهل الإيمان؛ لأنه فقد ركنًا عظيمًا من أركان الإيمان الستة، جاءت أدلته في كتاب الله - جلَّ وعلا - وفي سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - فمن الكتاب قوله - جلَّ وعلا -: ﴿ **إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ**

بِقَدْرِ ۝٤٩﴾ القمر: ٤٩،

وقوله - جلَّ وعلا -: ﴿ **وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا** ۝٢﴾ الفرقان: ٢.

ومن السنة حديث جبريل المشهور وفيه سؤال النبي - صلى الله عليه وسلم -: ((ما الإيمان؟ ثم

قال: **أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**)).

وفي مسلم قوله - عليه الصلاة والسلام -: ((**كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخُلُقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ**

وَالْأَرْضِ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَكَانَ عَرَشُهُ عَلَى الْمَاءِ)).

وعلى هذا الأمر العظيم وهذا الركن الركين أجمع الصحابة - رضي الله عنهم -، فقد جاء في

مسلم أن طاووس - رحمه الله - وابن كيسان اليماني قال: **"أدرکت ناسًا من أصحابِ رسولِ الله -**

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقولون كلُّ شيءٍ بقدر".

فالقدر ما هو؟ القدر هو ما قدره الله -جلّ وعلا- في الأزل، وفرق بينه وبين القضاء؛ ذكر أهل العلم أن القدر هو تقدير الشيء قبل قضائه، والقضاء هو الفراغ من الشيء.

● فالقدر هو تقدير الشيء قبل وقوعه،

● وأما القضاء فهو الفراغ من الشيء.

ثم لا يكون الإيمان بالقدر إلا بالإيمان بأربعة مراتب للقدر دلت عليها النصوص الشرعية من الوحيين وقررها أئمة الدين أهل العلم في كتب الاعتقاد، هذه المراتب هي:

■ العلم: أن الله -جلّ وعلا- علم بكل شيء من المخلوقات من الموجودات من المعدومات، وأحاط بكل شيء علمًا سبحانه كما قال ربنا: ﴿لِنَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ (الطلاق: ١)،

فإنه -جلّ وعلا- أحاط بكل شيء علمًا ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ (غافر: ١٩)

١٩، ما من حبة إلا وهو يعلمها في ظلمات الأرض، وفي ظلمات البحار وفي السماء يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، يعلم ما كان وما يكون، وما هو كائن وما لم يكن لو كان كيف يكون.

المرتبة الثانية: الكتابة وهو أن الله - جلَّ وعلا- كتب كلَّ شيء مما هو كائنٌ إلى قيام

الساعة، قال -جلَّ وعلا-: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ

عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾ الحج: ٧٠،

وقال -جلَّ وعلا-: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٣﴾ يس: ١٣، وقد تقدم معنا

الحديث أن الله -جلَّ وعلا- كتب مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة.

المرتبة الثالثة: المشيئة فإن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، كما قال -جلَّ وعلا-:

﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ يس: ٨٢ وهذه الإرادة الكونية التي

تتحقق وهي متعلقة بمشيئته -جلَّ وعلا-.

المرتبة الرابعة: الخلق وهو أن الله -جلَّ وعلا- خلق الأشياء أوجدتها وهو الذي خلق

العامل وعمله وكل متحركٍ فالله -جل وعلا- خلقه، وكل ساكنٍ فالله -جلَّ وعلا- خلقه، كما قال

-جلَّ وعلا-: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٦١﴾ الصافات: ٦١

وجاء في الصحيح قوله -عليه الصلاة والسلام-: ((كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ

عَلَى الْمَاءِ، وَكَتَبَ فِي الذُّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ، وَخَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ)).

ونظم بعض أهل العلم هذه الأربعة المراتب بقوله:

علمٌ كتابةٌ مولانا مشيئتهُ *** خلقه وهو إيجادٌ وتكوينٌ

فيما سبق من تقرير أمر القدر وقبل أن نذكر ما يتعلق بأمر القدر، ما من مسألةٍ في كتب الاعتقاد ذكرها أهل العلم في كتبهم سواء في كتب الاعتقاد المسندة أو غير المسندة من كتب أهل السنة والجماعة ومن كتب السلف الصالح من أئمة الدين ما من مسألةٍ يذكرونها في كتبهم إلا وهم يقررون ما خالف فيه أهل البدع والأهواء في هذا الباب، فإن أهل البدع والأهواء خالفوا في أمر الألوهية، وخالفوا في أمر الأسماء والصفات، خالفوا في أمر الاستواء، وخالفوا في اليمين، أولوا وعطلوا وحرّفوا وبدّلوا، وقرر أهل العلم الحقّ في كتب الاعتقاد فما من مسألةٍ إلا ويقابلها مخالفة لأهل البدع، وعندما قرر الإمام أحمد هذه المسألة، ذلك لأن هذه المسألة وهي مسألة القدر قد ضلت فيها طائفتان:

الأولى: القدرية وأول أمرهم نفي العلم فقالوا: لا قدر والأمر أنف، وقد كفرهم الصحابة، وجاء عن ابن عمر أنهم لن يؤمنوا ولن يُتقبَّلَ منهم حتى يؤمنوا بالقدر، من قالوا لا قدر والأمر أنف،

ويتمثل مذهب القدرية في المعتزلة الذين يقولون إن الإنسان هو خالقُ فعله فأثبتوا خالقين لله - جلّ وعلا- وأن الله - جلّ وعلا - لا يعلم الشيء إلا بعد وقوعه، فهذا كله من الضلال المبين،

أول أمرهم نفي العلم وبعد ذلك تخبطوا في أمر القدر فأثبتوا العلم ونفوا الإرادة وجعلوا الإنسان خالقاً لفعله فأثبتوا خالقين لفعال العبد .

الطائفة الأخرى: وهي الجبرية وهؤلاء جعلوا الإنسان كالوعاء لا يملك لنفسه ضرراً ولا

نفعاً، لا يملك لنفسه إرادةً، لا يملك لنفسه حركة،

وأما أنه لا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً فكذلك هو لا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً وإنما المقصود

عند الجبرية أنه مُسيرٌ غير مخير لا يستطيع أن يصنع شيئاً فهو كالريشة في الهواء، وحاله كما يقول أهل

العلم كحركة المرتعش الذي لا يستطيع أن يضبط يده، فهو غير مریدٍ لشيء، وهذا معلومٌ بطلانه في

شريعة الإسلام، وهذا القول قول الجبرية الذي أخذ به الجهمية، وورثه الأشاعرة بما أسموه

الكسب، وهو في الحقيقة جبرٌ محض، أرادوا أن يفروا من قول الجهمية فوقعوا في لازمهم.

يقول الإمام -رحمه الله-: **"والتَّصْدِيقُ بِالْأَحَادِيثِ فِيهِ، وَالْإِيمَانُ بِهَا، لَا يُقَالُ لِمَ وَلَا كَيْفَ،**

إِنَّمَا هُوَ التَّصْدِيقُ بِهَا وَالْإِيمَانُ بِهَا".

التصديق بالأحاديث، والإيمان بما ورد في الأحاديث لأن الواجب كما قلنا اتجاه النص، الإيمان

بهذا النص، التصديق بخبره، الائتمار بما جاء به من الأوامر، الانتهاء فيما جاء فيه من النواهي، لا

يقال لم ولا كيف، لا يقال لم لأفعال الله -جلّ وعلا- لأنه لا يسأل سبحانه كما قال -جلّ وعلا-: ﴿

لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴿٢٣﴾ الأنبياء: ٢٣ ولا كيف لا يقال لم في أفعاله ولا كيف في صفاته.

ولذا عندما جاء رجلٌ إلى الإمام مالك - رحمه الله - وقال: الرحمن على العرش استوى، كيف

استوى؟

فكان هذا السؤال المحظور سبباً لغضب الإمام مالك حتى تصبب عرقاً ونظر إلى السائل

وقال له: "الاستواء معلوم والكيف مجهول - وفي رواية غير معقول - والإيمان به واجب، والسؤال

عنه بدعة" وأمر به فأُخْرِجَ،

وهذه الجملة التي ذكرها الإمام مالك وكانت جواباً لسؤالٍ من هذا الرجل، هي قاعدة في

جميع الصفات فيجب علينا الإيمان بمعاني الصفات وتفويض الكيفية لله - جلَّ وعلا - لأنه لا يعلم

كيفية إلا الله ولذا كانت قاعدة قررها أهل العلم ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - أن

الكلام عن الصفات فرعٌ عن الكلام في الذات، فإذا كان الإنسان لا يعرف كيفية ذاته - جلَّ وعلا -

فكذلك لا يعرف كيفية صفاته .

ثمَّ قال:

وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ تَفْسِيرَ الْحَدِيثِ وَيَبْلُغْهُ عَقْلُهُ فَقَدْ كَفِيَ ذَلِكَ وَأُحْكِرَ لَهُ .

الشرح:

فالأحاديث منها ما معناه جليٌّ واضح يعرفه المسلم إذا قرأه كقوله - عليه الصلاة والسلام -

: ((بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ)) فهي أركان الإسلام.

ومن الأحاديث من لا يفهم تفسيرها إلا أهل العلم؛ أهل العلم الذين يعرفون دلالات المعاني، دلالات الألفاظ، ومعاني العبارات.

ومن الأحاديث من يكلُّ الإنسانُ فيها الأمر لله -جلَّ وعلا-.

قال وهو يبين: **"مِثْلُ حَدِيثِ الصَّادِقِ المُصَدِّوقِ"** حديث عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه-

في تخليق النطفة متفقٌ عليه، قال: **"وَمَا كَانَ مِثْلَهُ فِي القَدَرِ"**

حديث عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه وأرضاه- الذي ذكر فيه قول النبي -صلى الله عليه

وسلم-: ((إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ

مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا فَيَوْمِرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: يُقَالُ لَهُ اكْتُبْ عَمَلَهُ وَرِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَشَقِيًّا أَوْ

سَعِيدًا، ثُمَّ يَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ)).

هذا الحديث مثل به الإمام أحمد - رحمه الله - لما يجب التسليم به، من دون معرفة ما يدل عليه

مما جاء فيه، فالإنسان لا يعرف كيفية هذه النطفة ولا كيف تصير علقة ولا كيف تصير مضغة ولا

كيف يبعث الملك، ومع هذا فهو يؤمن بما دلَّ عليه الحديث من أن الإنسان الجنين في بطن أمه إذا كان

قد مضى عليه أربعون يومًا فإنه يكون نطفة ثم يكون علقة مثل ذلك أي بعد أربعين، ثم يكون

مضغة مثل ذلك أي بعد أربعين، فيؤمن بأن الله بعد ذلك يبعث ملكًا يكتب العمل والرزق والأجل

وصاحبه شقيًّا أو سعيدًا، ثم ينفخ بعد ذلك فيه الروح، فهذا من الإمام أحمد مثلاً من السنة فيما يجب

الإيمان به مع عدم معرفتنا لذلك.

ثم قال الإمام وهي العبارة التي سنختم بها قال:

وَمِثْلُ أَحَادِيثِ الرَّؤْيَةِ كُلِّهَا، وَإِنْ نَأَتْ عَنِ الْأَسْمَاعِ وَاسْتَوْحَشَ مِنْهَا الْمُسْتَمِعُ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ الْإِيمَانُ
بِهَا، وَأَنْ لَا يَرُدَّ مِنْهَا حَرْفًا وَاحِدًا وَغَيْرَهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَأْثُورَاتِ عَنِ الثَّقَاتِ

الشرح:

هذه المسألة وهي مسألة الرؤية التي نفاها أهل البدع مع أن الله -جلّ وعلا- ذكرها في كتابه

الكريم في مثل قوله -جلّ وعلا-: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ القيامة: ٢٢ - ٢٣

وفي قوله -جلّ وعلا-: ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَرَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾

﴿الأنعام: ١٠٣﴾

وما جاء في قوله -جلّ وعلا-: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴿٢٦﴾﴾ يونس: ٢٦ وجاء أن الزيادة

هي رؤية الله -جلّ وعلا-، وأن الحسنى هي الجنة.

وفي مثل قوله -جلّ وعلا-: ﴿عَلَىٰ الْأَرْأْيِكِ يَنْظُرُونَ ﴿٣٥﴾﴾ المطففين: ٣٥

وما جاء في حجب أهل الكفر: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ ﴿١٥﴾﴾ المطففين: ١٥

فهذه أدلة كثيرة في كتاب الله -جلّ وعلا- على هذه المسألة.

وجاء في السنة قوله - عليه الصلاة والسلام-: ((هل تَرُونَ الشمسَ في وسط النهار))

وجاء: ((هل تَرُونَ القمرَ ليلة البدرِ، هل تُضامونَ فيه؟)) قالوا لا قال: ((إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا

تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تُضامُونَ فِي رُؤْيَيْتِهِ)) لا تتزاحمون.

وجاء في أحاديث كثيرة وفي آيات ما يدل على هذه المسألة وهي مسألة الرؤية التي خالف فيها

أهل البدع والأهواء فجاءت الأدلة فيها يقول الإمام أحمد: "وإِنْ نَأَتْ عَنِ الْأَسْمَاعِ" إن استنكرتها؛

لأن الأسماع التي تستنكر ما صحَّ من أمر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وما جاء من الآيات

فهي أَسْمَاعٌ حَرْبَةٌ، أَسْمَاعٌ مَرِيضَةٌ يجب على الإنسان أن يعالجها بالتسليم ويجب على العبد أن ينظر

فيها بما يقربه إلى الله - جلَّ وعلا- متقبلاً ما جاء في كتاب الله وما صحَّ عن رسول الله -صلى الله عليه

وسلم- وَإِنْ اسْتَوْحَشَ مِنْهَا الْمُسْتَمِعُ، بل يجب علينا أن نقرَّر ما جاء في كتاب ربنا - جلَّ وعلا- وفي

سنة نبينا - صلى الله عليه وسلم- مسلمين لذلك منقادين متقبلين لأمر الله - جلَّ وعلا - ولخبر

الله- جلَّ وعلا- ولخبر رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

ولذا قال الإمام أحمد -رحمه الله-: "وإِنَّمَا عَلَيْهِ الْإِيمَانُ بِهَا" إنما عليه الإيمان؛ أي يجب على

الإنسان أن يؤمن بما تضمَّنته هذه النصوص الشرعية وبما جاء بها من الأخبار ومن الأوامر ومن

النواهي، وَأَنْ لَا يَرُدَّ مِنْهَا حَرْفًا وَاحِدًا، فإن الإنسان إذا ردَّ من أمر الله أو من أمر رسول الله -صلى

الله عليه وسلم- كان على شفا جرفٍ هارٍ - عيادًا بالله-.

قال: **"وغيرها من الأحاديث المأثورات عن الثقات"**، وفي هذا تقييدٌ في أن من الأحاديث ما لا تقبل لا في أمر الاعتقاد ولا في أمر العبادات ولا في أمر السلوك والأخلاق وهي الأحاديث الضعيفة والموضوعة فهذه الأحاديث لا تقوم بها حجة، بل إنما الواجب على الإنسان أن يُحكّم ما صحّ عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من أوامره ومن خبره ومن نواهيه فما صحّ عنه - صلى الله عليه وسلم - يجب علينا أن نقبله وألا نتردد فيه، وألا نشكك فيه، وألا نرده بل نسلم لما جاء عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيما صحّ عنه، وفي هذا التقييد أيضاً رد على من يعتمدون على الأحاديث الموضوعة، والضعيفة الهالكة التي لم يقلها النبيُّ - صلى الله عليه وسلم - ولم يروها الثقات من أهل الإسلام، بل تجاوز كثيرٌ من الفرق حتى الأحاديث فهم في الحقيقة البعض منهم يعتمد على المنامات، والبعض منهم يعتمد على الرؤى، والبعض منهم يعتمد على الأذواق، والبعض منهم يعتمد على وسوسات الشياطين - نسأل الله السلامة والعافية -.

ففي هذه الفقرات من الإمام أحمد هي أمثلة فيما تقدم ذكره من وجوب التمسك بسنة النبي - صلى الله عليه وسلم - فمثل بمسائل القدر وما يجب على الإنسان في هذا الباب، وكذلك في مسألة الرؤيا وما يجب على الإنسان في هذا الباب كذلك من التسليم ومن القبول ومن الانقياد.

نسأل الله - جلّ وعلا - أن نكون ممن يستمع القول فيتبع أحسنه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وللاستماع إلى الدروس المباشرة والمسجلة والمزيد من الصوتيات يُرجى زيارة موقع ميراث الأنبياء على الرابط



www.miraath.net

و جزاكم الله خيرا.